ميدغلف
MEDGULF

قرار لجنة المراجعة رقم (2026/09) بتاريخ 1447/12/15هـ الموافق 2026/06/01م

إشارة إلى اجتماع لجنة المراجعة رقم (03/2026) المنعقد يوم الثلاثاء 1447/11/18م الموافق 05/05/2026م، وبعد أن راجع أعضاء اللجنة العروض المقدمة من قبل المراجعين الخارجيين للقيام بأعمال مراجعة القوائم المالية للشركة للربع الثاني والثالث ونهاية السنة من العام المالي 2026م، والربع الأول من العام المالي 2027م.

عليه قرر أعضاء اللجنة ما يلي:

قرار رقم (2026/09):

أوصت اللجنة لمجلس إدارة شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف) بالموافقة على تعيين مكتب PKF Al Bassam Chartered Accountants ومكتب RSM Allied Accountants Professional Services كمراجعين خارجيين للشركة لمراجعة القوائم المالية للربع الثاني والثالث ونهاية السنة من العام المالي 2026م، والربع الأول من العام المالي 2027م، مقابل أتعاب وقدرها 780,000 ريال سعودي لمكتب PKF Al Bassam Chartered Accountants، و850,000 ريال سعودي لمكتب RSM Allied Accountants Professional Services. وذلك تمهيدًا لعرضها على المساهمين في الجمعية العامة للموافقة عليها.

رئيس لجنة المراجعة
الأستاذ/ محمد الغامدي

عضو لجنة المراجعة
الأستاذ/ سليمان العميري

Audit Committee Decision (09/2026) dated 15/15/1447, corresponding to 01/06/2026

With reference to Audit Committee Meeting No. (03/2026) held on Tuesday, 05/05/2026G, corresponding to 18/11/1447H, and after reviewing the proposals submitted by the external auditors for the audit and review of the Company's financial statements for the second and third quarters, the year-end of fiscal year 2026, and the first quarter of fiscal year 2027;

The Audit Committee Members unanimously adopted the following resolution:

Resolution No. (09/2026):

The Committee recommended that the Board of Directors of Mediterranean and Gulf Cooperative Insurance and Reinsurance Company (MEDGULF) approve the appointment of PKF Al Bassam Chartered Accountants and RSM Allied Accountants Professional Services as the Company's external auditors for the review and audit of the financial statements for the second and third quarters, the year-end of fiscal year 2026, and the first quarter of fiscal year 2027, for audit fees amounting to SAR 780,000 for PKF Al Bassam Chartered Accountants and SAR 850,000 for RSM Allied Accountants Professional Services , subject to submission to the shareholders at the General Assembly for approval.

عضو لجنة المراجعة
الاستاذ/ زياد البسام

عضو لجنة المراجعة
الأستاذ / رائد الجلاجل

أمين سر اللجنة
الأستاذ / ناصر الزهراني

تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31

إلى مساهمي شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين (ميدغلف) سلمهم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

المقدمة:

يسر لجنة المراجعة بشركة المتوسط والخليج للتامين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف) بتقديم تقريرها السنوي للمساهمين عن السنة المالية 2025 ، حول التزامنا الراسخ بالحفاظ على الاستقلالية و مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية وعن ماقامت به اللجنة من أعمال أخرى تدخل في نطاق اختصاصها وذلك وفقا للأحكام المنصوص عليها في القوانين والوائح المعمول بها.

تكوين اللجنة:

تلتزم لجنة المراجعة باستقلاليتها لضمان رقابة موضوعية وغير متحيزة على عمليات التقارير المالية ونظم الرقابة الداخلية للشركة. وتتكون لجنة المراجعة من أعضاء مستقلين بالكامل ولا يوجد من بينهم أي اعضاء تنفيذيين ، مما يضمن إشرافاً فعالاً وعادلاً. يتمتع كل عضو بخبره واسعة في المحاسبة والإدارة المالية والمراجعة الداخلية وهو امر ضروري لضمان الإشراف الشامل على العمليات والضوابط المالية و التشغيليه والتنظيمية.

تتكون حالياً اللجنة من الأعضاء التالية أسمائهم :

1. الأستاذ/ محمد بن صالح الغامدي – رئيس لجنة المراجعة مستقل من خارج المجلس
2. الاستاذ/ زياد بسام البسام – عضو لجنة المراجعة مستقل من داخل المجلس
3. الاستاذ/ سليمان بن عبدالله العميري – عضو لجنة المراجعة مستقل من خارج المجلس
4. الاستاذ/رائد بن عبدالله الجلاجل – عضو لجنة المراجعة مستقل من خارج المجلس

فيما يلي أسماء الأعضاء الذين شغلوا عضوية اللجنة خلال الفترة المنتهية في 8 مايو 2025م :

1. الدكتور / أحمد بن عبدالله بن أحمد – عضو لجنة المراجعة وعضو مستقل من داخل المجلس.
2. الأستاذ/ عبدالعزيز بن كامل الهاشمي – عضو لجنة المراجعة مستقل من خارج المجلس.
3. الأستاذ/ محمد بن عبدالله الجعفري – عضو لجنة المراجعة مستقل من خارج المجلس.

دور لجنة المراجعة ومهامها الاساسية:

تتمثل المسؤولية الأساسية للجنة المراجعة في توفير رقابة مستقلة ومرتكزة على المخاطر، لتعزيز موثوقية التقارير المالية ودعم مجلس الإدارة. وتشمل مهامها رفع مستوى الإلتزام وكفاءة الضوابط الداخلية وإجمالي منظومة الحوكمة. وتلتزم اللجنة بضمان تكامل أنشطة التأكيد في الإدارات المالية ، والالتزام ، والمراجعة الداخلية ، وبما يتوافق مع متطلبات الحوكمة وهيئة التأمين وهيئة سوق المال.

ويشمل ذلك دون حصر ما يلي:

1. **التقارير المالية وحوكمة المعايير المحاسبية:** الإشراف على جودة وشفافية ومصداقية القوائم المالية الربعية والسنوية. تقييم السياسات المحاسبية الجوهرية والافتراضات التقديرية والتحديثات على المعايير المحاسبية المحلية والدولية، بما يضمن توافقها مع المتطلبات الرقابية والممارسات المالية المعتمدة.

2. **الالتزام والضوابط الداخلية:** تقييم فعالية ونضج منظومة الضوابط الداخلية استناداً إلى نتائج المراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية، والالتزام، والخبير الاكتواري المعيّن. ضمان صحة الضوابط التقنية ، بما في ذلك تحديث بروتوكولات الأمن السيبراني لمواكبة المخاطر الرقمية الحديثة. متابعة مخرجات وتوصيات الجهات الرقابية والمراجع الخارجي، والإشراف على خطط المعالجة التصحيحية لضمان استدامتها.

3. **الإشراف على أعمال المراجعة وأنشطة التأكيد:** تعزيز نهج موحد وشامل لأعمال التأكيد في الشركة. التوصية بتعيين أو إعادة تعيين المراجع الخارجي، والإشراف على استقلاليته وموضوعيته وجودة أدائه. تقييم فعالية واستقلالية المراجعة الداخلية والالتزام، وضمان عدم وجود أي قيود على نطاق عملهم أو وصولهم للمعلومات. متابعة تنفيذ خطط المراجعة الداخلية والالتزام، وضمان تناسب مواردها وكفاءتها المهنية مع المخاطر الاستراتيجية للشركة.

أهم أعمال اللجنة:

خلال عام 2025م، مارست لجنة المراجعة رقابة شاملة ومُركَّزةً على المخاطر و بيئة الضوابط الداخلية للشركة. وقد عقدت اللجنة تسعة اجتماعات في العام، شهدت مشاركة كاملة من الإدارة التنفيذية ، والمراجعة الداخلية، والالتزام، والمراجعين الخارجيين، والخبير الاكتواري المعيّن، وإدارات المخاطر وتقنية المعلومات. وتُقر اللجنة بأنها تلقّت كل المعلومات والوثائق المطلوبة لأداء مهامها الرقابية على أكمل وجه.

وقد شملت أعمال اللجنة مجموعة واسعة من الجوانب الرقابية الاستراتيجية والتشغيلية، من أبرزها:

1. **موثوقية ونزاهة التقارير المالية**

مراجعة ومناقشة القوائم المالية الربعية والسنوية مع الإدارة، والخبير الاكتواري، والمراجعين الخارجيين، مع التركيز على الموضوعات ذات الأثر الجوهري. ويشمل ذلك تقييم الضوابط الداخلية المتعلقة بـ:التقديرات الجوهرية، والأحكام المحاسبية، والافتراضات الاكتوارية، وتغيرات متطلبات المعايير المحاسبية.

2. **فعالية الضوابط الداخلية الشاملة**

تقييم فعالية الضوابط الداخلية في المجالات الآتية: التقارير المالية، والالتزام الرقابي، والعمليات التشغيلية، والضوابط التقنية والأمن السيبراني. ويتم التركيز بشكل خاص على جهود الأتمتة، والرقمنة، والرقابة المستمرة.

3. **تكامل وظائف التأكيد الداخلي**

ضمان اتساق أنشطة الضبط الداخلي مع إطار إدارة المخاطر (ERM)، والتأكد من تكامل مهام التأكيد بين المراجعة الداخلية والالتزام والمراجعين الخارجيين، لتفادي الازدواجية وتحقيق التغطية القصوى.

4. **استقلالية ونضج المراجعة الداخلية**

مراجعة التقارير الدورية (ربع السنوية والسنوية) للمراجعة الداخلية، وتقييم نتائج المراجعة القائمة على المخاطر، ومتابعة تنفيذ الخطة السنوية. ويجب التأكد من استقلالية الوظيفة، وتوفير الموارد الكافية والمناسبة، واتساق العمل مع المخاطر الناشئة.

5. **الالتزام الرقابي والتقارير الإشرافية**

مراجعة تقارير الالتزام والملاحظات الرقابية، بما في ذلك تقارير مكافحة غسل الأموال والبلاغات. ومتابعة استجابة الإدارة لضمان معالجة مستدامة تعزز ثقافة الالتزام في الشركة.

6. **الحوكمة والسلوك الأخلاقي**

مراجعة تنفيذ مدونة السلوك وآليات تضارب المصالح، ومراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة، لضمان مواكبة أفضل ممارسات الحوكمة المطبقة.

7. **الضوابط التقنية والأمن السيبراني**

متابعة بروتوكولات الأمن السيبراني وضوابط تقنية المعلومات، وتقييم تأثير جهود الأتمتة والتحول الرقمي المباشر على منظومة الضوابط الداخلية.

8. **الضوابط القانونية والتشغيلية وحماية العملاء**

دراسة الدعاوى الجوهرية وتقارير شكاوى الجهات الرقابية، وتقييم أثرها على ضوابط العمليات الخاصة بالعملاء.

9. **الحوكمة الاستراتيجية والرؤية المستقبلية**

مراجعة هامش الملاءة والخطط العلاجية، وتقييم اتساق الضوابط مع استراتيجية الشركة (2025–2027). كما تراجع اللجنة ميثاقها دورياً لضمان توافقه مع المتطلبات الرقابية وأفضل الممارسات الحديثة.

10. **مساءلة الإدارة وخطط العمل التصحيحية**

متابعة خطط الإجراءات التصحيحية، وضمان الالتزام بالجداول الزمنية للمعالجة. والتحقق من مستوى التزام الإدارة بتحمل المخاطر وفق الإطار الرقابي المعتمد.

رأي اللجنة في مدى كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية والمالية وادارة المخاطر في الشركة:

استنادا إلى الاعمال التي نفذت خلال عام 2025 ، ترى لجنة المراجعة بأن منظومة الرقابة الداخلية والمالية و إدارة المخاطر في الشركة ما زالت تقدم مستوى مناسب من الطمأنينة تجاه نزاهة التقارير المالية والامتثال الرقابي وحوكمة العمليات. وترى اللجنة أن بيئة الرقابة تشهد تعزيز متدرج و فعال لبيئة الرقابة مدعوما بجهود التكامل بعد الاندماج.

وتثمن اللجنة ما تقوم به الادارة من خطوات مستمرة في تطوير أتمتة العمليات التأمينية وتعزيز الاستخدام الامثل للبينات في التسعير وإدارة المطالبات في التأمين الطبي والمركبات والتأمين العام وبمافيهم المبيعات. وتعد هذه المبادرات (والتي تنفذ على مراحل) ركائز مهمه تسهم في رفع الكفاءة وتعزيز الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والرقابية .

كما تشير اللجنة الى التقدم الملحوظ في بناء إطار أكثر شمولا لإدارة السيولة المالية وتطوير الممارسات المتعلقة بإدارة الملاءه المالية. وتثني اللجنة بالتوجه القائم نحو رفع مستوى الشفافية والتنسيق بين الادارات بما يعزز جودة المتابعة وتنفيذ دور و خطط الجهات الرقابية .

وبشكل عام ، ترى لجنة المراجعه أن نظام الرقابة الداخلية قد عمل خلال العام بصورة سليمة ومتطورة وبما يوفر الدرجة المعقوله من التأكيد.
وستواصل اللجنة دورها الإشرافي و متابعتها لجهود الإدارة في مجالات الأتمتة ، وتخطيط السيولة ، وتعزيز ممارسات و إدارة الملاءه المالية ، وحوكمة الاستثمار، وضبط عمليات التسعير ، وذلك في إطار دورها الإشرافي والإستباقي على بيئة المخاطر والرقابة في الشركة.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير،،

رئيس لجنة المراجعة

محمد بن صالح الغامدي